الأمم المتحدة

A/AC.109/2008/7

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣-١٢	٣
ثالثا – الميزانية	١٣-١٥	٦
رابعا – الأوضاع الاقتصادية	١٦-٣٤	٧
ألف – لمحة عامة	١٦-١٨	٧
باء – السياحة	١٩-٢٠	٨
جيم – الخدمات المالية	٢١-٢٤	٩
دال – الزراعة ومصائد الأسماك	٢٥-٢٨	١٠
هاء – الهياكل الأساسية	٢٩-٣٢	١١
واو – الاتصالات والمرافق	٣٣-٣٤	١١

180308 170308 08-25217 (A)

خامسا –	الأوضاع الاجتماعية	٣٥-٤٦	١٢
ألف –	لمحة عامة	٣٥-٣٦	١٢
بـاء –	التعليم	٣٧-٤٠	١٢
جيم –	الصحة العامة	٤١-٤٣	١٣
دال –	الجريمة	٤٤-٤٦	١٤
سادسا –	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	٤٧-٥٠	١٥
سابعا –	مركز الإقليم في المستقبل	٥١-٥٥	١٦
ألف –	موقف حكومة الإقليم	٥١	١٦
بـاء –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٢-٥٤	١٦
جيم –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٥	١٧

أولا – لمحة عامة

١ – أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع هذا الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى شرق بورتوريكو و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس و ٨ كيلومترات إلى شمال سان مارتن. وتضاريس هذا الإقليم مستوية نسبيا، وتبلغ مساحته الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا، وهو يضم عددا من الجزيرات المتقاربة. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي ''ذي فالي''، ويقيم فيها ٤٣ في المائة من السكان.

٢ – وقُدِّر في تموز/يوليه ٢٠٠٧ عدد سكان أنغيلا بـ ١٣ ٦٧٧ نسمة بمعدل سنوي للنمو السكاني يبلغ زهاء ١,٤ في المائة[١]. ويقيم عدة آلاف من الأنغيليين في الخارج، ولا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويتكلم الانكليزية ٩٩ في المائة من مجموع السكان. وتعد اللغتان الإسبانية والصينية اللغتين الأم الأكثر شيوعا بين الأنغيليين غير الناطقين بالانكليزية.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ – الأراواك هم السكان الأصليون لأنغيلا، والمستوطنون البريطانيون هم أول من استعمرها عام ١٦٥٠. ورُبطت أنغيلا بسانت كيتس ونيفيس لأغراض إدارية في الفترة بين عامي ١٨٧١ و ١٩٨٠. وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة. وفي أعقاب حصول عدد من المظاهرات المطالبة بالانفصال عن سانت كيتس ونيفيس، أجري استفتاء في تموز/يوليه ١٩٦٧ جرى فيه التصويت بأغلبية ٨١٣ ١ صوتا مقابل ٥ أصوات، تأييدا للانفصال. ونُظم مزيد من المظاهرات وأجريت مفاوضات طويلة أعقبهما تدخُّل قوات الأمن البريطانية عام ١٩٦٩ وسَنُّ قانون أنغيلا لعام ١٩٧١ الذي تولت بموجبه المملكة المتحدة من جديد المسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم، وعيّنت مفوضا وأفسحت المجال أمام إنشاء مجلس للجزيرة. وفي شباط/فبراير ١٩٧٦، دخل حيز النفاذ دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، اتخذت حكومة المملكة المتحدة، بناء على طلب من أنغيلا، ترتيبات تمهيدا

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، بينها تلك الصادرة عن حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) *CIA World Factbook*، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

لانسحاب الإقليم رسميا من دولة سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا المرتبطة ليصبح إقليما منفصلا تابعا للمملكة المتحدة.

٤ – وفي عام ١٩٨١ أجري مزيد من المحادثات الدستورية بين حكومتي أنغيلا والمملكة المتحدة. ومُنحت حكومة أنغيلا بموجب دستور جديد، مع أنه لا ينص على توفير قدر كامل من الحكم الذاتي الداخلي، قسطا كبيرا من المسؤوليات المحلية الإضافية. وأقرّ مجلس نواب أنغيلا الدستور الجديد وسمحت المملكة المتحدة بسَريان مرسوم (دستور) أنغيلا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢.

٥ – واستنادا إلى مرسوم دستور أنغيلا الذي عُدِّل عام ١٩٩٠، تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم الذي تعيِّنه المملكة المتحدة المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك دائرتي الشرطة والسجون، والخدمات المالية الدولية والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام وشروط خدمة موظفي القطاع العام. ومن المطلوب من الحاكم، في ما يتعلق بسائر القضايا، أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته. ويتألف المجلس التنفيذي من الوزير الأول، ومما لا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين وعضوين آخرين بحكم منصبيهما (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويعمل الحاكم بوصفه رئيسا للمجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. وهو يتألف من رئيس، وسبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية بممثل واحد عن كل منها، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، يعيَّن أحدهما بمشورة الوزير الأول ويعيَّن الثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٦ – وقد تولى الحاكم الحالي، أندرو ن. جورج، منصبه في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وكان قد عمل من قبل في مديرية الموارد البشرية بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

٧ – وشهدت الانتخابات العامة التي أجريت في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عودة حكومة الجبهة المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي لأنغيلا والتحالف الوطني لأنغيلا، بقيادة أوسبورن فليمينغ، بفوزها بأربعة مقاعد. وفاز التحالف الاستراتيجي لأنغيلا بمقعدين وحركة أنغيلا المتحدة بمقعد واحد. وبعد ذلك بوقت قصير، غيَّر أحد أعضاء المعارضة موقعه، مما أعطى الحكومة خمسة من الأعضاء السبعة المنتخبين في مجلس النواب. وبالنظر إلى تساوي

عدد المقاعد التي فاز بها كل من حزبي المعارضة، تعذر على الحاكم تعيين زعيما للمعارضة. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٠[٢].

٨ - وقانون أنغيلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن الدولة المرتبطة السابقة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سنت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. ويمكن الحصول على نصوص موحدة لجميع تشريعات أنغيلا حتى سنة ٢٠٠٤ على شكل وثائق مطبوعة أو قرص حاسوبي من مكتب المدعي العام[٢].

٩ - وقد حُدد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في الكتاب الأبيض المعنون ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار'' الصادر في آذار/مارس ١٩٩٩[٣]. وألغى قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار لعام ٢٠٠٢ الذي دخل حيز النفاذ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢ مصطلحي ''مستعمرة'' و ''إقليم تابع'' ومَنَحَ ''مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار'' الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

١٠ - وفي مطلع عام ٢٠٠٦ أنشأت حكومة الإقليم هيئة الإصلاح الدستوري والانتخابي بهدف إعادة تنشيط عملية استعراض الدستور. وكان الهدف من ذلك أن تُؤخذ في الاعتبار الجهود التي بذلتها لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي التي أنشئت في عام ٢٠٠١ ولكنها لم تنجز أعمالها ولم تقدم توصيات تتعلق بالإصلاح. وترأس الهيئةَ قاضي محكمة العدل العليا لشرق الكاريبي المتقاعد دون ميتشل، وقدم تقريره إلى حكومة الإقليم في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويتخذ هذا التقرير شكل مجموعة من التغييرات الموصى بإدخالها على الدستور الحالي بهدف منح الإقليم حكما ذاتيا داخليا موسعا. واستنادا إلى هذا التقرير، تبيَّن للهيئة أن الأنغيليين راضون عموما عن دستور عام ١٩٨٢ إذ إنه يوفر لهم درجة عالية من الاستقلال الذاتي وقوات خارجية (تابعة للمملكة المتحدة) لحمايتهم وتمثيلا خارجيا من خلال وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وعلاوة على ذلك، أشار التقرير إلى وجود مجموعة صغيرة واحدة في

(٢) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٣) الكتاب الأبيض المعنون ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''، الذي قدمه وزير الخارجية وشؤون الكمنولث إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ والوارد في المرفق بالوثيقة A/AC.109/1999/1.

الإقليم تؤيد الاستقلال. وقد نظرت الحكومة في هذه التوصيات، كما استشارت مجلس النواب والجمهور من خلال مجموعة من الاجتماعات، وهي بصدد إعداد المزيد من التوصيات لتقديمها إلى حكومة المملكة المتحدة[٤].

١١ - في حديث أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ذكر الوزير الأول، ردا على سؤال يتعلق بالتاريخ المتوقع لاستئناف المباحثات بشأن الدستور، أنه يؤمل أن تبدأ هذه المباحثات مجددا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولم تبدأ هذه المباحثات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كما كان متوقعا له، لأن شعب أنغيلا قرر إعادة النظر في توصيات الهيئة. ويرى الوزير الأول أن الرأي الذي تولد في سياق هذه العملية هو أن أنغيلا ينبغي أن تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي الكامل. وأن العملية سوف تتقدم على هذا الأساس.

١٢ - وجاء في رد الوزير الأول، على سؤال عن علاقة أنغيلا بحاكمها، قوله: ''باعتبارنا الأعضاء المنتخبين، فإننا نشعر أن الوقت قد حان للكف عن تعيين شاغلي الوظائف العليا بالتشاور مع الحاكم، فتعيينهم ينبغي أن يتم بمشورة الأعضاء المنتخبين''. كما أكد الوزير الأول على الحاجة إلى تعيين وزير خامس في حكومة الإقليم[٥].

ثالثا - الميزانية

١٣ - توافق السنة المالية في أنغيلا السنة التقويمية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عرض وزير المالية على مجلس النواب ميزانية عام ٢٠٠٨. وأبرز الوزير في عرضه المجالات التي جرى فيها تحقيق الأهداف أو تخطيها ضمن الخطة المالية، بما في ذلك العائدات المتكررة (ولا سيما رسوم الاستيراد ورسوم الدمغة وضريبة الإقامة) والمساهمات في الاحتياطي الضريبي. وبيَّن الوزير الحاجة إلى توطيد المكاسب المحققة متناولا، إلى جانب ذلك شتى التحديات الاجتماعية. ويتوقع أن يبلغ الإنفاق المتكرر لعام ٢٠٠٨ ما قدره ٢٥٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وأن يبلغ الإنفاق الرأسمالي قرابة ٥٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وسيجرى تمويلهما من عائدات متكررة تزيد قيمتها على ٢٣٨ مليون دولار، ومن اقتراض مبلغ يصل إلى ١٧ مليون دولار من دولارات شرق

(٤) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ The Anguillian، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٥) أوسبورن فليمينغ، Uncorrected transcript of oral evidence to be published as HC 147-i، مجلس العموم، محضر الوقائع المسجل أمام لجنة الشؤون الخارجية، أقاليم ما وراء البحار، الاثنين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ - http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaff/uc147-i/uc14702.htm.

الكاريبي لتمويل عدد من المشاريع. وعندما قدمت ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى مجلس النواب، كان الاحتياطي يبلغ ٤٠,٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، مقابل الهدف المحدد للعام والبالغ ٣٢,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي[٦].

١٤ - وأشار وزير المالية كذلك إلى أنه يجري رصد الوتيرة السريعة للتنمية الاقتصادية عن كثب لمساعدة حكومة الإقليم على كبح الضغوط التضخمية وحماية الدخل الحقيقي. وكان مستوى النمو التاريخي غير المسبوق غير قابل للاستدامة لأن الاقتصاد كان يواجه بالفعل نقصا شديدا في اليد العاملة وارتفاعا في معدل تضخم الأجور[٦].

١٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة تم وقف المعونة الثنائية المقدمة من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بالنظر إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أنغيلا. وبالرغم من توقف المعونة المقدمة في إطار ثنائي، لا يزال بإمكان أنغيلا الاستفادة من برنامج المعونة الإقليمية التي تقدمها إدارة التنمية الدولية لأقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي[٢].

رابعا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٦ - في السنوات الأخيرة، زاد النشاط الاقتصادي في أنغيلا بشكل مطرد، ولا سيما في القطاع السياحي. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط سنوي قدره ٦,١ في المائة خلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ زهاء ٢٨١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي مسجلا زيادة بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالرقم المنقح البالغ ٢٤٥ مليون دولار من ملايين دولارات شرق الكاريبي لعام ٢٠٠٥. كما قُدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٨٣٥ ٢٩ دولارا من دولارات شرق الكاريبي (١٣٢ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة). وتشير التقديرات الأولية لعام ٢٠٠٧ إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيزيد مجددا على ١٠ في المائة. وتتوقع وزارة المالية تحقيق فائض متكرر يزيد على ٣٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لعام ٢٠٠٧، وهو ما يعني استمرار اتجاه تحقيق فوائض متكررة منذ عام ٢٠٠٤[٦].

(٦) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ بيان الميزانية لعام ٢٠٠٨: http://www.gov.ai.

١٧ - وشكّلت السياحة (بما فيها الفنادق والمطاعم)، والصيرفة والتأمين، والبناء، والخدمات الحكومية أهم القطاعات المساهمة في النشاط الاقتصادي إذ سجلت، على التوالي، نسبا بلغت ٣٣ في المائة و ١٧ في المائة و ١٦ في المائة و ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦. ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة تزيد على ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة قوة الدفع التي يوفرها بشكل رئيسي نشاط قطاعي السياحة والبناء المتأتي من استمرار المشاريع الرئيسية للمنتجعات والمساكن البالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[٦].

١٨ - وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التضخم خلال السنوات القليلة الماضية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم تدرك ضرورة رصد التضخم وإدارة الاقتصاد حتى لا يفلت من يدها زمام السيطرة على التضخم[٢].

باء - السياحة

١٩ - لا تزال السياحة الفاخرة هي محور اقتصاد أنغيلا. ووفقا لاستراتيجية السياحة ”المنخفضة الحجم، المرتفعة القيمة“، أقر المجلس التنفيذي مؤخرا مشروعا لتنمية القطاع السياحي على مدى سنتين، يشمل التعاقد مع مستشار للتخطيط السياحي يلحق بوزارة السياحة؛ وإجراء تحليل للآثار الاقتصادية والاجتماعية للغرف السياحية البالغ عددها ٤ ٥٠٠ غرفة التي ستتاح بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتنسيق دراسة الخطة الرئيسية للسياحة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ المقرر إنجازها في تموز/يوليه ٢٠٠٩[٧]. وثمة ثلاثة مشاريع رئيسية قيد الإنشاء تابعة للقطاع الخاص، تملك أحدها شركة محلية ويستخدم المشروع الآخر يد عاملة محلية، وتملك المشروع الثالث جهة أجنبية، وهو يشغل العمال المهاجرين بصورة رئيسية[٨].

٢٠ - وتفيد التقارير أن الأنشطة المتعلقة بالتسويق والترويج التي يضطلع بها مجلس أنغيلا للسياحة ورابطة أنغيلا للفنادق والسياحة أثرت إيجابيا على هذه الصناعة. وقد استفادت أنغيلا من زيادة التوعية بالسوق ومن اهتمام وسائط الإعلام بها باعتبارها سوقا سياحيا خارجيا وجهة تُقصد لقضاء شهر العسل. وقد بذلت الجهود أيضا في إطار برنامج ”المنتجعات الساحرة“ لإبراز مزايا وجود سوق متوسطة عالية الجودة وإقامة غير مكلفة في

(٧) بيان الميزانية لعام ٢٠٠٨: http://www.gov.ai.

(٨) *The Anguillian*، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧. في عام ٢٠٠٦ ازداد عدد الزوار الوافدين من ١٨٦ ١٤٣ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤٥ ١٦٧ في عام ٢٠٠٦. http://gov.ai/statistics/Jun_August.htm.

الجزيرة، والترويج للأعمال التجارية الصغيرة النطاق للسكان الأصليين. وتقوم أنغيلا حاليا بإنشاء قطاع عقارات نشيط على نسق مشاريع المنتجعات وسياحة الإقامة الجديدة[٩].

جيم – الخدمات المالية

٢١ – وفقا للمعلومات الواردة على الموقع الشبكي لحكومة الإقليم، شهد قطاع الخدمات المالية في أنغيلا نموا كبيرا في مجالات التراخيص الدولية والأنشطة المصرفية الخارجية والصناديق المشتركة. وتضم هذه الصناعة حاليا أربعة مصارف تجارية، و ٤٤ شركة أعمال خارجية، و ٥٣ شركة استئمانية، وغير ذلك[١٠].

٢٢ – وقد دخلت أنغيلا مجال الخدمات المالية في وقت متأخر نسبيا وفيها قطاع مالي دولي صغير، متخصص في تسجيل الصناديق الاستئمانية والشركات. ولا توجد ضرائب على الدخل أو العقارات أو أرباح رأس المال.

٢٣ – ولجنة الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة عام ٢٠٠٤، هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على أصحاب التراخيص، ورصد الخدمات المالية بشكل عام، واستعراض قوانين الخدمات المالية القائمة، ووضع توصيات لسن قوانين جديدة، والحفاظ على اتصالات مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية المعنية.

٢٤ – وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، (انظر A/AC.109/2007/8)، فإن الإقليم لديه تشريعات فعالة لمكافحة غسل الأموال، ومنها قانون عائدات النشاط الإجرامي لعام ٢٠٠٠؛ وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ وأنظمة مكافحة غسل الأموال؛ والمذكرات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال؛ وقانون العدالة الجنائية. واستعرضت حكومة أنغيلا وعدلت تشريعات عائدات الجريمة وجوانب أخرى من أنظمة مكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال لمتطلبات الهيئات التنظيمية الدولية، ولا سيما التوصيات الأربعون المنقحة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال بالإضافة إلى التوصيات الثماني المتعلقة بتمويل الإرهابيين[٢].

---

(٩) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ http://www.anguillanews.com، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(١٠) http://www.gov.ai، بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

٢٥ – وفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل الحكومة تنفيذ الخطط الرامية إلى تعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية وذلك بهدف إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية الأخرى في الجزيرة إدارة فعالة. وقد أنجز في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مشروع الحدائق البحرية الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وشمل هذا المشروع إجراء عمليات تقييم إيكولوجي سريع تحت سطح الماء لجميع الحدائق البحرية الخمس في أنغيلا، لتقييم خصائص الموائل وأنواع الأسماك ووفرتها وحجمها. وبينت الاستنتاجات أن لدى أنغيلا منظومة كبيرة من الشعاب المرجانية وكميات من الأسماك السليمة عموما[١١].

٢٦ – والنشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب عدم خصوبة التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك، لا تزال الزراعة تؤدي دورا هاما كمصدر رزق للسكان المحليين. وفي عام ٢٠٠٦، ساهمت الزراعة (بما فيها مصائد الأسماك والمحاصيل والمواشي) في الناتج المحلي الإجمالي بقرابة ٢,٤ في المائة[٢].

٢٧ – وتلبية للطلب على الخضروات في القطاع السياحي ولدى منافذ البيع بالتجزئة التي أخذ عددها في الازدياد، زادت أعداد المزارعين الصغار الذين يستثمرون في تكنولوجيا الري بالتنقيط من أجل الزراعة المكثفة. وأقيمت في أنغيلا مزرعة للاستنبات المائي القائم على استخدام محاليل مغذيات معدنية عوضا عن التربة، توفر الفاكهة والخضراوات لأحد المنتجعات[١٢]. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون رابطة مزارعين نشيطة مع المسؤولين الفنيين في الحكومة لزيادة إنتاج الخضر وتخفيض فاتورة استيراد الأغذية في الجزيرة.

٢٨ – ومصائد الأسماك بأنغيلا ومواردها البحرية قادرة على تنويع الاقتصاد المعتمد على السياحة. وفي مجال الصيد التجاري، أظهرت الدراسات أن الموارد السمكية في أعماق البحار في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لأنغيلا البالغة ٢٠٠ ميل يمكن أن تسخر بصورة مستدامة لكي تلبي احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية[٢].

---

(١١) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ http://www.anguillian.com، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(١٢) http://www.cuisinartresort.com، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

هاء – الهياكل الأساسية

٢٩ – نفذت أنغيلا عدة مشاريع في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك أشغال الطرق، وبناء المدارس، وتلبية الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية، التي تندرج في إطار المسؤولية المباشرة لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان[١٣].

٣٠ – ويوجد لدى أنغيلا قرابة ١٥٠ كيلومترا من الطرق، منها طرق معبدة يبلغ طولها ٨٠ كيلومترا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل تحسين الطرق وشتى الموانئ البحرية في عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ستعاد هندسة الطرق الرئيسية وتعبيدها في العاصمة ذي فالي. وفي ميزانية عام ٢٠٠٨ تم رصد مبلغ ١٦,٣ مليون دولار من دولارات شرقي الكاريبي لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان خُصص للأشغال المتعلقة بالطرق[٦].

٣١ – وبدأت في عام ٢٠٠٧ في إطار الخطة الرئيسية الدراسات المتعلقة بتصميم وإنشاء أبنية جديدة للمسافرين في ميناء بلوينغ بوينت الجديد، وباستخدام الأراضي في منطقة كوريتو من أجل إنشاء ميناء حديث مقترح لتناول الحاويات في المياه العميقة. وأنجز بناء الأرصفة العائمة الجديدة في بلوينغ بوينت في عام ٢٠٠٧[٢].

٣٢ – واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، يتوقع أن تستمر النفقات الرأسمالية في قطاع النقل الجوي بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد أدخلت تحسينات على مطار وولبليك. وتواصل في عام ٢٠٠٧ تزايد حركة الطيران، ولا سيما في قطاع الطيران الخاص، مما يدعو إلى تحسين خدمات إعادة تزويد الطائرات بالوقود. وبالتالي قامت الحكومة بإصدار ترخيص لتشغيل محطة للتزويد بالوقود السائب في المطار[٢].

واو – الاتصالات والمرافق

٣٣ – لدى أنغيلا شبكة هاتفية داخلية حديثة وشبكة لتقوية بث المكالمات الدولية بالموجات المتناهية الصغر إلى سانت مآرتن/سان مارتن، ويجري التنافس على تقديم خدمات الهاتف النقال والخطوط الأرضية والإنترنت.

٣٤ – وتنفذ حاليا حكومة الإقليم قانون شركة المياه الجديد لعام ٢٠٠٧، التي تديرها لجنة المرافق العامة. واشترت شركة كهرباء أنغيلا مولدين جديدين بطاقة خمسة ميغا واط يكفلان

(١٣) Carribeannetnews.com، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

تحسين توفير الكهرباء لزبائنها، كما شرعت في شراء مولدين إضافيين لتلبية الطلب على الطاقة.

خامسا – الأوضاع الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٥ – تُرجَّح الكفة لصالح أنغيلا عند مقارنتها بالبلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بمستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فيها ٩٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ٨٠,٥ سنة للإناث و ٧٤,٥ سنة للذكور. وتطبق أنغيلا نظاما للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢.

٣٦ – وفي بيان الميزانية لعام ٢٠٠٨ الذي أدلى به وزير المالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقرت حكومة الإقليم بالتحديات القائمة في مجال التنمية الاجتماعية التي واكبت النمو الاقتصادي. وكانت الشواغل الخمسة الرئيسية في المجال الاجتماعي تتمثل في الجريمة وتفشي تعاطي المخدرات والإفراط في ذلك بين صفوف الشباب وانحراف الشباب وتكلفة المعيشة وتفكك الأسرة. ووفقا لذلك البيان، كانت حكومة الإقليم تسعى إلى تحقيق التوازن بين التوقعات والتطلعات الإنمائية لشعب أنغيلا وتأثير القرارات في المستقبل – أي مواجهة التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة. وفي حين أقر الوزير بوجود بعض المشاكل الاجتماعية، فقد بيّن أن التقدم يحرز على صعيد تنفيذ الأهداف البرنامجية التي قد تؤتي ثمارها في مجالات منها الحد من الفقر. وقد شكل فريق تقييم وطني لإجراء تقييم قطري لحالة الفقر، وبدأ تدريب أعضائه. ومن المقرر أن يبدأ التقييم في عام ٢٠٠٨[٧].

باء – التعليم

٣٧ – التعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، ويوفر عن طريق نظام يبدأ من المرحلة قبل الابتدائية وحتى مرحلة ما بعد الثانوية. وتوجد في أنغيلا ١١ مدرسة خاصة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية، تتلقى ١٠ منها إعانات من حكومة الإقليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد الأطفال المسجلين ٤١٣ تلميذا. ويلتحق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٢ سنة بالمدارس الابتدائية. وتوجد في أنغيلا ست مدراس ابتدائية حكومية ومدرستان ابتدائيتان خاصتان. وتقدم خدمات تعليمية لتلبية احتياجات خاصة في مراكز ملحقة بأكبر مدرستين ابتدائيتين. ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي حاليا ١ ٦٥٤ تلميذا[٣].

٣٨ - وتحرص حكومة الإقليم، من خلال وزير الهياكل الأساسية، على استكمال بناء مدرسة ألوين أليسون الابتدائية في منطقة ويست إند بإضافة عناصر لها منها مكتبة وقاعة محاضرات؛ وتحسين مدرسة موريس فانتربول؛ والشروع في بناء مدرسة ابتدائية جديدة في منطقة أيلند هاربر[١٣].

٣٩ - ويُقدم التعليم الثانوي في أنغيلا في مقرين مدرسيين تابعين لمؤسسة التعليم الثانوي الوحيدة في أنغيلا، المدرسة العامة في ألبينا ليك - هودج. واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، تقدم برامج مهارات بديلة في المستشفى القديم المرمم وأنشئت في موقع آخر وحدة لإحالة التلاميذ. ويناهز عدد المسجلين بالمدرسة حاليا ١ ٠٧١ تلميذا[١٤].

٤٠ - وتتولى وحدة تعليم الكبار والتعليم المستمر التابعة لإدارة التعليم ومركز التعليم عن بُعد التابع لجامعة جزر الهند الغربية تقديم خدمات التعليم العالي في أنغيلا، وتوفير دورات تدريبية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية ودورات للتدريب على المهارات الأساسية. ويوفر المقر المدرسي التابع لمركز التعليم عن بُعد في أنغيلا طائفة من برامج التعليم عن بُعد للطلاب الأنغيليين، تستند إلى النظام المستخدم في جامعة جزر الهند الغربية. وقد أنشئ معهد مجتمعي وطني في عام ٢٠٠٧، سيظل يحظى بالأولوية في عام ٢٠٠٨ في إطار استجابة الإقليم للنقص المتزايد في الموظفين المهرة في قطاعي الضيافة والتعمير الحيويين. وأنشئت وحدة إشراف تابعة للمعهد المجتمعي في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٦، وهي تتولى حاليا إدارة المعهد[٢].

جيم - الصحة العامة

٤١ - ترصد في ميزانية عام ٢٠٠٨ اعتمادات تبلغ ٢٤ مليون دولار من دولارات شرقي الكاريبي لهيئة الصحة. ويقدر رأس المال اللازم لتطوير الخدمات الصحية في عام ٢٠٠٨ زهاء مليوني دولار من دولارات شرقي الكاريبي، في حين رصد مبلغ مقداره ٢,٧ مليون دولار من دولارات شرقي الكاريبي لتنمية رأس مال الصندوق الصحي الوطني. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، أعلنت حكومة الإقليم عن خطط لفرض رسوم لإنشاء نظام تأمين صحي وطني. وتجري صياغة هذا القانون لسنّه في عام ٢٠٠٨[١٥].

٤٢ - وتوجد خمسة مراكز صحية في المناطق الصحية الثلاث في الجزيرة. وتشمل الأولويات الصحية لحكومة الإقليم، المبينة في الخطة الاستراتيجية للصحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، استمرار تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية؛ والنهوض بإدارة الحماية

(١٤) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(١٥) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ www.lachealthsys.org.

الصحية وضمان الجودة بوزارة الصحة، التي تعنى بمسائل الصحة البيئية، ورصد نوعية المياه، وخدمات تصريف النفايات الصلبة وتنظيم الخدمات الصحية العامة والخاصة؛ وتوسيع نطاق خدمات الصحة العقلية والنفسية، ورعاية المسنين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض المعدية وغير المعدية ومعالجتها[١٤].

٤٣ - وقد عهد إلى مجلس هيئة الصحة في أنغيلا، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بمسؤولية جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعهد إلى وزارة التنمية الاجتماعية بمهمة تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة في أنغيلا، ووضع السياسات، والقيام بمهام التنظيم والشراء المتصلة بالخدمات الصحية[١٤].

دال - الجريمة

٤٤ - معدلات الجريمة في أنغيلا منخفضة بحسب المعايير الإقليمية والدولية، إلا أنها آخذة في الارتفاع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، صرح الوزير الأول، في بيان ألقاه أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة، أن مستوى الجريمة في الإقليم ارتفع بـ ''معدل غير معتاد''، وضرب كمثال على ذلك القتل والسرقة[٥].

٤٥ - ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة هذا الاتجاه. على سبيل المثال، تم في عام ٢٠٠٦ وفقا للدولة القائمة بالإدارة إنشاء فرقة عمل معنية بالمخدرات والأسلحة النارية بمساعدة من المملكة المتحدة، تستعين بضباط شرطة متقاعدين ذوي خبرة من المملكة المتحدة للعمل مع أعضاء شرطة أنغيلا الملكية. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، أصبحت قوة العمل تمول بالكامل من حكومة الإقليم. وتواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة في مجال تدريب وبناء قدرات الشرطة الملكية، ومن ذلك اعتزام تعيين ضابط شرطة متقاعد في عام ٢٠٠٨ ليترأس وحدة جديدة معنية بالجرائم المالية تابعة للشرطة الملكية؛ وتقديم التدريب على إجراء التحريات الخاصة بموقع الجريمة؛ وتوفير مركبة لجمع الأدلة؛ وتركيب مرافق محوسبة ومرافق خاصة بالهجرة وبالجمارك في موانئ العبّارات؛ وتركيب أجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة والنظم الأمنية في أحد السجون، وإدارة خدمات السجون[١٦].

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا لبيان الميزانية لعام ٢٠٠٨، أنجز أكثر من نصف الأشغال الخاصة ببناء مركز التأهيل القصير - المتوسط المدى للأحداث. وتم تعيين مدير للمركز،

(١٦) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ Anguilla profile على الموقع www.fco.gov.uk المطلع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتقوم إدارة مراقبة حسن السلوك في الإقليم حاليا بانتداب باقي الموظفين للعمل فيه. وقد قدمت إدارة مراقبة حُسن السلوك الخدمات لأكثر من ١٠٠ شخص منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، وقد امتثل ٩٠ في المائة من الأشخاص المعنيين لأحكام الخضوع للمراقبة. وكان كافة الأحداث الخاضعين للمراقبة ملتحقين بالمدارس وأكثر من ٩٥ في المائة من الكبار الخاضعين للمراقبة يمارسون أعمالا[٧].

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٧ – أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهي عضو منتسب في منظمة دول شرق الكاريبي، ورابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة.

٤٨ – ونظرا لأن أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءا منه. ولا يزال يتعين على الإقليم أن يوطد علاقته مع ”اتفاق الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي“[٢].

٤٩ – واتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار الممثلة في اجتماع المجلس الاستشاري لعام ٢٠٠٧، بما فيها أنغيلا، على توسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار في أقرب فرصة ممكنة، وتحديد حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تاريخا لتوسيع نطاق اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢)، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تاريخا لتوسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار[١٧].

٥٠ – وتتعاون حكومة أنغيلا مباشرة مع حكومات أخرى في منطقة الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية[٢]. فعلى سبيل المثال، حصل ”تجمع الضمان ضد الكوارث“ الذي يشمل منطقة الكاريبي، والذي أنشأه البنك الدولي، على تمويل قدره ٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة منطقة الكاريبي، بما في ذلك أنغيلا، في حالة وقوع أعاصير أو زلازل[١٨].

(١٧) www.fco.gov.uk، نشرة صحفية، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٨) يونايتد بريس إنترناشيونال (UPI)، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥١ – ترد التطورات المتعلقة بالجهود الرامية إلى الإصلاح الدستوري التي تشمل مركز الإقليم في المستقبل في الفصل الثاني المعنون ''المسائل الدستورية والقانونية والسياسية''.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ – قدمت الدولة القائمة بالإدارة في بلاغ مؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ المعلومات التالية:

> ''أوضح وزراء المملكة المتحدة أنه ما دامت الأقاليم ترغب في الاحتفاظ بصلات مع المملكة المتحدة، فإن حكومة المملكة المتحدة ستحتفظ بسلطات كافية، بما في ذلك عن طريق الحاكم، لكفالة تنفيذ الالتزامات الدولية، وحماية نفسها من المسؤوليات الطارئة، وكفالة إدارة الإقليم بصورة رشيدة، بما في ذلك حماية استقلالية القضاء، وإقامة العدل، والحياد السياسي لجهاز الخدمة العامة''[٢].

٥٣ – وقالت ممثلة المملكة المتحدة في بيان سابق أدلت به في الجلسة الخامسة التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، (انظر A/C.4/62/SR.5) ''إن حكومتها – باعتبارها السلطة الإدارية لعشرة أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي – قدمت كل مساعدة وتشجيع لهذه [الأقاليم] التي ترغب في السير نحو الاستقلال، عندما يكون ذلك هو الخيار... وإن حكومتها والأقاليم الواقعة وراء البحار تواصل العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للأمن والاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية المستدامة، والديمقراطية، والحكم السليم، وسيادة القانون ... وإن حكومتها تنظر بعناية في جميع الاقتراحات الخاصة بالتغيير الدستوري التي تتلقاها من [الأقاليم]''.

٥٤ – وإضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقا (A/AC.109/2007/3)، استعرض وزير المملكة المتحدة لشؤون أقاليم ما وراء البحار في بيان أدلى به في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بعد مرور سبع سنوات على صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ المعنون ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء

البحار‘‘[٣]. وسبق أن قُدم عرض مفصل لموقف المملكة المتحدة بشأن أشكال العلاقات البديلة على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٥)[١٩].

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١١٨/٦٢ ألف وباء، بالاستناد إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة[٢٠] وبعد أن نظرت فيه لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/62/412). ويتعلق الجزء ثانيا من القرار ١١٨/٦٢ باء بأنغيلا. وفيما يلي فقرات منطوق القرار الواردة في ذلك الجزء:

إن الجمعية العامة،

‘‘١ - **ترحب** بإنشاء لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي، وبإصدار تقريرها في عام ٢٠٠٦، وبعقد جلسات عامة وجلسات تشاورية أخرى في مطلع عام ٢٠٠٧ بهدف تقديم توصيات إلى الدولة القائمة بالإدارة بشأن التغييرات المقترح إدخالها على الدستور الحالي في الإقليم؛

٢ - **تؤكد** أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

٣ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم في تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية الاستشارية العامة، بما يتماشى مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في سياق جهوده للتوعية الاستشارية العامة‘‘.

---

(١٩) ‘‘A Successful Future‘‘، خطاب اللورد تريسمان، جزر تركس وكايكوس، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (www.fco.gov.uk) انظر أيضا A/AC.109/2007/8، الفقرة ٦٥.

(٢٠) Official Records of the GA, Sixty Second Session, Supplement No. 23 (A/62/23).